1982 1002_0001_R

السنة ٢ - ١٠ - ٨٢

مشروع الوزان

الجميل يرئس اجتماعاً عسكرياً
الوزان: لا اعتقالات إلا للمطلوبين والذين لا يملكون وثائق قانونية

ترأس الرئيس امين الجميل، في القصر الجمهوري، عند الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر امس، اجتماعا عسكريا حضره رئيس الحكومة المستقيلة وزير الداخلية شفيق الوزان ووزير الدفاع جوزف سكاف، وقائد الجيش العماد فيكتور خوري، ومدير عام قوى الامن الداخلي اللواء الركن احمد الحاج وعدد من كبار العسكريين.

استمر الاجتماع حتى الثانية والنصف وجرى خلاله تقييم للوضع في بيروت بعد تنفيذ التدابير الامنية.

وقالت مصادر المجتمعين ان الاتفاق جرى على تشكيل غرفة عمليات مشتركة من جيش وقوى امن داخلي للقيام بالتنسيق الكامل والسهر على الامن في العاصمة.

واضافت المصادر انه اتخذت تدابير فورية لضبط مستودعات الذخيرة في بيروت، تفاديا لوقوع كوارث وتفجيرات تهدد امن المواطن.

كما طرح خلال الاجتماع موضوع المداهمات التي يتولاها الجيش وقوى الامن «من زاوية ملاحقة المشبوهين، وبالتالي بالنسبة الى الاشخاص الذين لا يملكون وثائق قانونية للاقامة في لبنان».

وقالت المصادر ان احد العسكريين قدم تقريرا بهذا الصدد «يفيد بأن تسعين بالمائة من الغرباء الذين يتواجدون في لبنان لا يملكون الوثائق القانونية التي تجيز لهم البقاء على الارض اللبنانية».

تصريح الوزان

غادر الوزان القصر عند الساعة الثانية والنصف، وادلى بالتصريح الآتي:

«لا شك ان الامور الملحة تستدعي من المسؤولين ان يستمروا في عملهم الدؤوب على رغم المرحلة الانتقالية التي نمر بها كحكومة. وعلى هذا الاساس كان لا بد من الالتقاء مع السفير فيليب حبيب والسفير موريس درايبر لبحث بعض الامور المتعلقة بوجود القوات المتعددة الجنسيات، والمراحل التي قطعها حبيب في مهمته اثناء سفره، وما يزمع عليه في المرحلة المقبلة، إذ انه في هذا النهار سينتقل الى بلد آخر لمتابعة هذه المباحثات. كما ان اجتماعا امنيا عقده الرئيس بحضور المسؤولين عن الامن، سواء في الجيش او في قوى الامن الداخلي، وكانت هناك ابحاث كلها تصب في عملية تدعيم الامن وتدعيم السلطة الشرعية وسلطة القانون وتقوية قبضة يد الدولة على سلطانها في الاماكن التي بدات تتواجد فيها بكامل سلطانها. وبهذا التوجيه الذي اعطاه الرئيس نشعر فعلا «اننا على السكة» كما يقولون، ونامل الاستمرار في ذلك حتى نصل الى الهدف المنشود، وهو ان تاخذ الدولة كل سلطانها فوق كل شبر من الارض».

وسئل: في ضوء الاتصالات التي جرت مع المبعوث الاميركي، هل يمكن القول ان قضية بيروت انتهت ويمكن الانتقال بالبحث الى بقية المناطق اللبنانية، اي البقاع والشمال؟ فاجاب:

«لا شك ان قضية بيروت انتهت بالخطوط الاساسية المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي، الذي يجب ان يكتمل بصورة نهائية، وانما العمل الامني لا بد وان يتم الى ان ياخذ مداه الكامل، وان تغيب كل سلطة غير شرعية، وان يعود الاطمئنان والاستقرار لنفوس المواطنين. اما المرحلة المقبلة فهي تامين الانسحابات من كل الاراضي اللبنانية، من الجنوب من الشمال ومن البقاع. فيجب ان تعود السلطة اللبنانية بكل قدراتها وبكل وجهها الشرعي وفي كل الميادين. والسفير حبيب على ما ابلغنا متابع ذلك وما نسمعه من مباحثات وتصريحات من المعنيين يشجع في هذا السبيل».

وسئل: هل يمكن ان نعرف ما هي حقيقة الاعتقالات التي جرت، وهل من حل لها؟ فقال بادي الاندهاش: اي معتقلين؟

فقيل له: ان الرئيس صائب سلام ونبيه بري يقولان ان هناك الف معتقل نتيجة المداهمات التي قام بها الجيش وقوى الامن؟ فاجاب:

«اعتقد بان هذه الارقام مبالغ فيها، وليس هناك من اعتقالات الا للمطلوبين او لمن يظن ان ما بيدهم من وثائق هوية او غيرها ليس قانونيا. ونحن نصر على الا يكون هناك من السلطة الشرعية اي تجاوز. وفي الوقت ذاته نصر على ان تطبق الشرعية النظام والقانون. واذا ظهر هنالك من تجاوزات في شان هذه الامور، فلا بد ان المسؤولين عنها يضعون حدا لها في الوقت المناسب.

وسئل: ماذا بالنسبة للوجود الفلسطيني المدني في المخيمات، وهل معروف كم هو العدد؟ وهل سيكونون في المخيمات التي كانوا يتواجدون فيها؟ فاجاب: «هذه امور لا بد ان يدرسها المعنيون في الوقت المناسب، ولم ننتقل بعد الى هذه المرحلة من الابحاث».

وبعد الظهر عقد العماد خوري واللواء الركن الحاج اجتماعا في القصر الجمهوري باشر خلاله درس موضوع انشاء غرفة عمليات مشتركة تضم ممثلين عن الجيش وقوى الامن الداخلي، وذلك وفقا للقرار الذي اتخذ في الاجتماع الذي تراسه الرئيس الجميل.